

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢١٦**

الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد بلوك	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

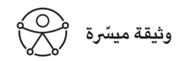
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/128)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/174)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/128).

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/174).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/260، التي تحتوي على نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/128، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في كانون الأول/ديسمبر، والوثيقة S/2018/174، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المجلس مستعد للمضي في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا متعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم، سيدي، وأنتم تترأسون مجلس الأمن اليوم.

ونود أن نشكر السفير دولاتر على عمل فرنسا بشأن هذه الولاية الهامة للغاية.

إننا ندخل فترة حرجة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويمثل تصويت اليوم لحظة محورية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة هناك. وكما ساعدت بعثة الأمم المتحدة السابقة في تنظيم أول انتخابات حرة في أكثر من ٤٠ سنة في عام ٢٠٠٦، تستعد البعثة الحالية الآن للمساعدة في دعم أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلد. ولم يكن من الواضح دائما أن هذا اليوم سيأتي. في العام الماضي، قال المجلس كل الأشياء الصحيحة عن تحديد أولويات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن على مدار العام كان من الواضح أن البعثة ظلت مشتتة في اتجاهات متعددة. وكانت ولايتها فضفاضة ومشتتة.

وقد أقر الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الأمين العام بعدم التركيز، ودعا إلى تبسيط الولاية من أجل التركيز على

مجموعة محدودة من الأولويات. ونحن نتشاطر هذا الرأي، ونبذل قصارى جهودنا لضمان أن تكون حماية المدنيين ودعم العملية الانتخابية في صميم البعثة. وأوضحنا من خلال تبسيط عدد المهام غير ذات الأولوية وتوجيه البعثة إلى تخصيص الموارد وفقا للمهام المتبقية، أن البعثة والمجلس سيعملان على تحقيق غرضهما المشترك، المتمثل في ضمان إجراء الانتخابات. وعلى كل حال، بدون تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة وذات مصداقية في شهر كانون الأول/ديسمبر، فإن أي أمر تعتزم البعثة القيام به سيصبح معقدا، بسبب الاضطرابات السياسية وشبح أعمال العنف.

لقد اتخذنا حتى خطوة المصادقة على المعايير الأساسية المؤدية إلى إجراء الانتخابات في شهر كانون الأول/ديسمبر. ومن أجل إعمال تلك المعايير، يجب أن تعمل البعثة بشكل وثيق مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في البلد، في حين يتعين على الأمين العام تقديم تقييمات أمينة ودقيقة بشأن إحراز تقدم من عدمه، حسب الحالة، في النهج إزاء يوم الانتخابات. غير أن التقيد بجدول زمني للانتخابات لن يعني الكثير إذا تم حرمان الشعب الكونغولي من حقوقه الأساسية في حرية التعبير والتجمع، أو الحق في الاختيار من بين مجموعة متنوعة من المرشحين أصحاب المصداقية. إن الانتخابات الحرة والنزيهة لا يمكن أن تتفق ببساطة مع محاولات مضايقة أو تخويف أو إسكات الناخبين.

وإلى جانب الانتخابات، سعينا إلى جعل البعثة أكثر استجابة من خلال توضيح أن لواء التدخل يعمل تحت قيادة قائد قوة الأمم المتحدة. وتمكّن تلك الولاية قائد القوة من نشر لواء التدخل في جميع أنحاء البلد بدلاً من حصره في الشرق، وتكفل قيام منظومة قيادة موحدة بالاستجابة لاحتياجات الشعب الكونغولي. كما سعينا إلى تحسين أداء قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد العديد من حفظة السلام والمدنيين الأبرياء أرواحهم في العام الماضي عندما لم تقم قوات البعثة بالرد. ويجب أن نحاسب القوات وفق أعلى المعايير الممكنة وأن نطالب بالمساءلة إذا كانت ضعيفة الأداء. ويمكن للأمين العام أن يحدث فرقا حقيقيا عن طريق كفالة أن تكون استعراضات أداء القوات المقدمة إلى المجلس واضحة وقابلة للتنفيذ. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. واجهت البعثة ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين أكثر من أي بعثة أخرى لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. ولا يمكن لهذا أن يستمر.

وفي نهاية المطاف، يجب على قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحمل المسؤولية عن مستقبل بلدهم. ولن يحقق أي قرار من مجلس الأمن أو بعثة لحفظ السلام الإمكانات الحقيقية المذهلة لهذا البلد. يجب توفر الإرادة السياسية اللازمة لإحداث التغيير وتنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٨. وندعو الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الشركاء الإقليميين، إلى الاستثمار بأكثر من القوات أو الأموال. وندعوهم إلى استثمار وقتهم ورصيدهم السياسي في تشجيع إجراء انتخابات كونغولية حرة ونزيهة في عام ٢٠١٨. ويجب أن يعلم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أننا ندعمه، ويجب أن تعلم الحكومة أن الفشل ليس خيارا.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي اعتماد القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام واحد. وعند صياغة القرار، أخذنا في الاعتبار الحالة العامة في البلد، وتقييمات الدول الإقليمية وآراء قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يساعد إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، كما هو مقرر، على تخفيف حدة التوتر في البلد.

إننا نرحب بالتدابير التي اتخذتها السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحضيرا لانتخابات كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك إقرار قانون انتخابي جديد، والانتهاء من وضع القوائم الانتخابية المنقحة، وموافقة البرلمان على ميزانية الانتخابات، ونشر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للجدول الزمني للانتخابات. في ضوء التعليقات التي قدمت اليوم بشأن موضوع الانتخابات، نود أن نشير إلى أن أحد المبادئ الأساسية للقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) هو احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تكون هناك أي محاولات لفرض حلول للقضايا الانتخابية في كينشاسا. وينطبق ذلك أيضًا على المناقشات بشأن مسألة استخدام آلات التصويت.

وخلال الفترة البالغة الأهمية السابقة للانتخابات، ندعو قيادة البعثة إلى الالتزام الصارم بالولاية المنصوص عليها في القرار المعتمد اليوم. ونود أن نذكّر بأنه عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يجب أن يتم الاضطلاع بحماية المدنيين خلال العملية الانتخابية مع الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية لحفظ السلام ودون التدخل في الشؤون الداخلية لكينشاسا. وسيكون من الضروري تجنب أي احتمال لحالة تدعم فيها البعثة أحد الأطراف الكونغولية، خاصة بذريعة مكافحة أعمال عنف متعلقة بالانتخابات.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تنهض حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأعوام الأخيرة بعملية السلام وتعزيز بناء القدرات في مجال الأمن والحكم، وتشيد الصين بتلك الجهود. وفي الوقت ذاته، لا يزال البلد يواجه تحديات متعددة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية ويحتاج إلى الدعم والمساعدة المستمرين من جانب المجتمع الدولي.

وقد اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور هام في الحفاظ على السلام والاستقرار هناك، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذها لولايتها. وفي ظل هذه الخلفية، صوتت الصين مؤيدة اعتماد المجلس اليوم للقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية البعثة. وأكدت الصين دائما أنه يتعين على المجتمع الدولي، في تقديمه المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كفالة أن حكومتها تتولى القيادة في حل مشاكلها، مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ومساعدتها على تعزيز أمنها بحيث تتمكن من تحقيق السلام والاستقرار بنفسها.

دأبت الصين على تأييد عملية سلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشاركت مشاركة نشطة في عمليات حفظ السلام هناك. وقدمنا أيضا المساعدات الإنسانية، مثل الأدوية والغذاء، وشاركنا بشكل نشط في إعادة بنائها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة القيام بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم في المجلس اليوم سيدي الرئيس، وأن أشكر فرنسا على عملها على تيسير اتخاذ القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) بالإجماع.

وأود أن أركز على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، التي لديها مهمة حيوية يتعين عليها القيام بها. إن هذه هي فترة حاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبواب الأمل مفتوحة أمامها. وقبل تسعة أشهر من موعد الانتخابات، يواجه البلد حالة من انعدام الأمن المتزايد وتدهورا في الأوضاع الإنسانية في العديد من المناطق.

وتحتاج البعثة إلى الدعم القوي من جانب مجلس الأمن الآن أكثر من أي وقت مضى، لذلك فإن اعتمادنا اليوم للقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) بالإجماع يكتسي أهمية أكبر. ونرحب بشكل خاص بالتركيز الواضح للقرار على أولويتين للبعثة، هما حماية

المدنيين ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي لعام ٢٠١٦. وكما يتضح من الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، ستكون هناك حاجة إلى نهج للبعثة بأكملها لكي تنجح في تحقيق تلك الأهداف. كما نرحب بتركيز الاستعراض الاستراتيجي على تمكين البعثة من التطور بحيث تكون مرنة وتستجيب بسرعة للتهديدات الناشئة فيما يتعلق بالحماية.

ونرحب بالمقترحات الرامية إلى إطلاق إمكانات لواء التدخل. وينبغي لنا، في الوقت نفسه، أن نُبقي هذه التغييرات قيد الاستعراض وأن نجري تعديلات، عند الضرورة، بما في ذلك التعامل مع مسألة التعزيز المؤقت.

إن القرار ينص وضوح على ضرورة إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر وعلى أن تؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة، وفقا للدستور. ويجب على جميع الأطراف كفالة أن تكون الظروف مهيأة لإجراء انتخابات ذات مصداقية، الأمر الذي يعني التقيد بالجدول الزمني للانتخابات وكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتابع عن كثب التقدم المحرز، استنادا إلى تلك النقاط المرجعية في الأشهر المقبلة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن المملكة المتحدة ترحب ترحيبا كبيرا بصياغة أجزاء القرار المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونحن نؤيد تأييدا تاما سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي ينتهجها الأمين العام، ونحث الأمم المتحدة على إبقاء المجلس على علم تام بالتقدم الذي تحرزه في تنفيذ تلك السياسة.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب نحن أيضا باتخاذ القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) ونشكر الوفد الفرنسي على عمله في تيسير عمل مجلس الأمن بشأن القرار.

إن سنة ٢٠١٨ ستكون سنة حاسمة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الواضح أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضطلع بدور حاسم. وستكون إحدى الخطوات الحاسمة نحو تحقيق السلام والاستقرار إجراء انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، بما يكفل الانتقال الديمقراطي للسلطة، وفقا للدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي. وقد أُنيطت بالبعثة الآن مهمة تزويد جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدعم اللوجستي والتقني وبذل المساعي الحميدة من أجل هذا المسعى، بما في ذلك كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع المستويات. كما أنيطت بها مهمة حماية المدنيين من خلال اتباع نهج شامل، وذلك بتحسين استخدام الإنذار المبكر والاستجابات المبكرة، بما فيها الوقاية، فضلا عن تحسين استجابتها العسكرية. ويتعين، في كل هذا، تزويد البعثة بالموارد الكافية.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك للتأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ذات الصلة والبلدان المجاورة في كفالة تهيئة البيئة اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تيسير عمل المجلس بصورة موحدة في دعم تلك الجهود.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإجماع. إن مجلس الأمن، باتخاذه للقرار بالإجماع، يظهر مرة أخرى وحدته فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أمر يشكل شرطا أساسيا لنجاح العملية الجارية.

أولا، أظهر المجلس وحدته فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستكون الفترة الانتخابية المقبلة حاسمة ليس بالنسبة لمستقبل البلد فحسب،

بل بالنسبة للمنطقة بأسرها. ويجب أن تمكن هذه الانتخابات جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمرة الأولى في تاريخها، من المرور بتجربة الانتقال السلمي للسلطة. إن التحدي تاريخي وتجري مواجهته في سياق حساس. فمن دون إجراء انتخابات ذات مصداقية ومقبولة عالميا، سيكون استقرار البلد والمنطقة برمتها على المحك. ولمواجهة ذلك التحدي، من الضروري استيفاء عدة شروط، يشدد عليها مجلس الأمن في القرار.

الشرط الأول هو الثقة في العملية التقنية لتنظيم الانتخابات واحترام الجدول الزمني للانتخابات. ويدعو المجلس المسؤولين الكونغوليين المكلفين بتنظيم الانتخابات، ولا سيما اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى بذل كل جهد ممكن لضمان شفافية الانتخابات ومصداقيتها. ويشمل ذلك التشكيل الفعال لفريق خبراء الانتخابات الدوليين الذي اقترح كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكفونية إرساله.

والشرط الثاني هو تهيئة مناخ من الانفتاح والسلام، يمكن في ظله لجميع المرشحين الإعلان عن ترشحهم وتنظيم حملاتهم الانتخابية بحرية دون خوف من الأعمال الانتقامية. ويكرر المجلس دعوته إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بدءا بالحق في التجمع، فضلا عن ضرورة الاستخدام المتناسب للقوة في سياق الحفاظ على النظام العام. ويدعو إلى رفع الحظر العام على المظاهرات. ومن الضروري ألا تتكرر الانتهاكات التي شهدتها المظاهرات الأخيرة وأن يُقدم مرتكبو تلك الأعمال إلى العدالة. ويرحب المجلس، في هذا الصدد، بإنشاء لجنة تحقيق كونغولية مشتركة، ويدعو إلى تنفيذ توصياتها. وسيواصل المجلس، فيما يتعلق بجميع هذه الجوانب، متابعة الأعمال التحضيرية للانتخابات عن كثب، وسيعمل بتنسيق وثيق مع بلدان المنطقة لتيسير إجراء انتخابات سلمية وحرة وشفافة وذات مصداقية.

ثانيا، لقد برهن المجلس على وحدته فيما يتعلق بالدور الذي يرغب أن يسنده إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فللبعثة أولويتان واضحتان جدا ووثيقتا الصلة ببعضهما: حماية المدنيين، من جهة، وتقديم الدعم في التحضير للانتخابات وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي، من جهة أخرى. ويجب القيام بجميع أنشطة البعثة الأخرى، دعما لهاتين الأولويتين. فمن دون التحضير المناسب للانتخابات، سيتعرض استقرار البلد وأمن المدنيين للخطر. وإذا لم تتم حماية المدنيين، فإن ممارستهم لحقهم كمواطنين في تقرير مستقبلهم قد تصبح محل شك.

وأخيرا، يشجع المجلس البعثة بشدة، في القرار، على مواصلة الإصلاحات الداخلية التي بدأت في هذا العام في أعقاب استعراضها الاستراتيجي. لقد تم إحراز تقدم، وأجرت البعثة التعديلات اللازمة. وهي تسعى إلى أن متجاوبة بقدر أكبر وأكثر قدرة على التنقل وأن تستفيد بصورة أفضل من جميع الأدوات المتاحة لها. والنهج المتكامل لحماية المدنيين أمر مُرحب به، وكذلك مفهوم ''الحماية من خلال التوقعات''. وقد أناط المجلس بالبعثة ولاية واضحة وقابلة للتحقيق وزودها بالوسائل اللازمة لإنجاز مهامها، بما في ذلك الإبقاء على سقف قواتها. وتلك نقطة أساسية. فهي تشجع الأمانة العامة والبعثة، إلى جانب البلدان المساهمة بقوات فيها، على السعي إلى تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل طموح.

وبجانب موضوع البعثة، فإنه من خلال التنسيق الناجح لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي، علينا جميعا، ولكن أولا وقبل كل شيء، بطبيعة الحال، الشعب الكونغولي نفسه، ولا سيما الأطراف الإقليمية الفاعلة المشاركة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، والمنطقة ككل تمكين جميع الكونغوليين من استعادة الثقة في العملية الانتخابية ليتسنى إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع

وذات مصداقية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي أن تسهم التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات والمنصوص عليها في الاتفاق في تحقيق هذا الهدف.

وفي رأينا، تلك هي الشروط اللازمة لنجاح العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. وتشكل الوحدة التي أظهرناها اليوم ميزة أساسية في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أن يطمئن إلى التزام فرنسا الثابت في هذا الاتجاه بتقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل هولندا.

يبعث مجلس الأمن اليوم برسالة قوية مفادها أنه يقف متحدا في دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعاد المجلس، على وجه الخصوص، تأكيد الدعم السياسي والتقني الذي ستقدمه البعثة للعملية الانتخابية. وتعتقد مملكة هولندا اعتقادا راسخا أنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة، بل ويجب عليها، أن تسهم في استعادة الثقة بين جميع الأطراف.

ونرحب أيضا بالنقاط المرجعية الواضحة للعملية الانتخابية. وسنواصل رصدها، إلى جانب تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي. ونرحب أيضا بإضافة حكم بشأن حماية المتظاهرين المسالمين في إطار ولاية حماية المدنيين. إن البعثة تزداد مرونة وقدرة على التنقل. ولذلك، يسرنا التشديد على أهمية إشراك المجتمعات المحلية وعناصر التمكين الرئيسية والإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. فهذه شروط لازمة للنجاح في تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي.

وأخيرا، تؤيد هولندا تأييدا تاما طلب الأمين العام فيما يتعلق بالتخطيط لحالات الطوارئ. ومن شأن ذلك أن يكون أداة هامة لمنع التصعيد. فهذا عام حاسم بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق استعدادها لأول انتقال ديمقراطي للسلطة. وقد بعث المجلس اليوم رسالة قوية لا تؤكد وحدة صفوفه وراء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل الأهم من ذلك وقوفه وراء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): إذ تقترب رئاستكم لمجلس الأمن من نهايتها، يتشرف وفد بلدي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، ويعرب عن ارتياحه للطريقة الممتازة التي اضطلعت بها هولندا بأعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس.

ويعرب وفد بلدي أيضا عن شعوره بالامتنان على الفرصة التي أتحتموها لي للتحدث أمام المجلس في جلسة اليوم المعقودة لاعتماد القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) الذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشدد على مدى احترامنا للمجلس وأعرب إلى أعضائه مرة أخرى عن امتنان حكومة بلدي وشعبه لاهتمام المجلس المستمر بالحالة في بلدي.

ويحيط وفد بلدي علما باتخاذ المجلس للقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) وبذلك يمدد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩. ونعتقد أنه باتخاذ هذا الإجراء، جددت الأمم المتحدة – عبر المجلس – عزمها على عدم ادخار أي جهد لمواصلة كفاحها الذي بدأ قبل ما يقرب من عقدين لمساعدتنا على استعادة السلام والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، فماذا يتوقع الشعب الكونغولي من ولاية البعثة هذه؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال، من الجدير القول هنا أن البعثة كما – نردد دائما – تواصل وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على طلب صريح من الحكومة الكونغولية، وأنها ظلت تعمل هناك لما يقارب الـ ٢٠ عاما. وخلال تلك الفترة، ما فتئ مجلس الأمن يجدد ولاية البعثة بصورة متتالية على الرغم من أن أيا منها لم تنفذ بصورة مرضية لشعبنا. وهذا ما دعا الكثير من البلدان الصديقة للتساؤل عما تقوم به هذه البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال كل تلك السنوات. وكما أكد هنا في المجلس السيد ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في بلدنا في ٧ آذار/مارس (انظر S/PV.8198) فإن حكومة بلدي ترى أنه يجب ألا يكون تجديد ولاية البعثة مجرد إجراء روتيني، بل ينبغي أن يكون فرصة لتقييم إنجازات وإخفاقات الولايات السابقة كي يتسنى إدخال التعديلات والتحسينات اللازمة عليها.

وبالتالي، ينبغي أن يأخذ تجديد الولاية في الاعتبار تطلعات الشعب الكونغولي الذي يمثّل القضاء التام على مختلف القوى الهدامة والجماعات المسلحة المنتشرة في الجزء الشرقي من بلدنا. وبعبارة أخرى، يجب تنفيذ الولاية الجديدة للبعثة بطريقة فعالة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي وضعها المجلس حتى يتسنى استعادة السلام للسكان في المناطق الشرقية للبلد. بالتالي وحسب فهمنا، فقد كانت المهمة الأولية لبعثة قوات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي حفظ السلام، ثم أصبحت لاحقا جزءا من الجهود الرامية لتحقيق استقرار الحالة في الميدان. ويجب عليها الآن أن تركز أولا وقبل كل شيء على مهامها الرئيسية المحددة.

وعليه، نعتقد أن لقرار اليوم وجهي قصور رئيسيين من شأنهما أن يقللا من قدرتها على تحقيق أهدافها. وتتمثل أوجه القصور تلك في كثرة مهامها وعدم قدرتها على اختيار أولوياتها وتحديدها. وفيما يتعلق بكثرة مهامها المفرطة، ينبغي أن نشير إلى أنه في سياق الحفاظ على استقرار الحالة في الميدان فإن المسؤولية الرئيسية للبعثة تتمثل كما قال معظم أعضاء المجلس: في مكافحة الجماعات المسلحة لأجل حماية المدنيين واستعادة السلام والأمن الذين نتطلع إليهما في المنطقة الشرقية من البلد على وجه الاستعجال. ويجب علينا القول في ذلك الصدد أنه يصعب على الشعب الكونغولي فهم السبب الذي يدعو البعثة لتولي مسؤوليات أخرى في حين أنها لم تف بمهمتها الرئيسية بعد. ونرى أن توليها مهام جديدة سيصرفها أكثر عن مهمتها الرئيسية.

وفيما يتعلق باختيار الأولويات، نعتقد أن أفضل النتائج التي يمكن تحقيقها هي تنظيم أولوياتها بدءا بمكافحة الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وسيتفق أعضاء المجلس على أن أفضل طريقة لحماية المدنيين في بلدنا هي وجوب مكافحة الجماعات المسلحة. وبالنظر إلى أن الجزء الشرقي من بلدنا ما زال تسوده النزاعات المسلحة، فإن المدنيين هم الذين يعانون من أسوأ الممارسات والانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة والقوى الهدامة. وإذ نأخذ في الاعتبار الوقت الذي خصصته البعثة لحل لتلك المسألة، فإننا نعتقد أنه كان ممكنا للقرار أن يتضمن جدولا زمنيا مع تحديد موعد نهائي للقضاء عليها. علاوة على ذلك، ونظرا للصلات الوثيقة بين أنشطة الجماعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالمعادن، فقد كان ممكنا للقرار أن يعمل أفضل على تحديد أولويات مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وغني عن القول أنه من الوهم أن نعتقد أنه يمكننا حماية المدنيين دون التصدي للجماعات المسلحة، مثلما لا يمكننا القضاء على الجماعات المسلحة دون معالجة مصادر تمويلها وقنوات إمداداتها.

وتتمثل الأولوية الثانية في التركيز على تحقيق الاستقرار وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة

الإدماج. ولتحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد – فإنه يتعين إدراج عملية تحقيق الاستقرار ودعم برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ضمن أولويات ولاية البعثة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن ذلك البرنامج يكتسي أهمية بالغة لإعادة إدماج المحاربين السابقين في مجتمعاتهم لمنع إعادة تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. وكان ممكنا أن تكون الأوليتان الثالثة والرابعة إصلاح قطاع الأمن، ومن ثم تقديم الدعم للعملية الانتخابية.

وأود أن أضيف إلى ذلك أن المجلس لم يأخذ في الاعتبار موقف حكومة بلدي الداعي إلى تخفيض كبير لعدد القوات التابعة للبعثة قبل انسحابها النهائي، وهو الموقف الذي ما زلنا ندعو إليه في المجلس على مدى عامين من خلال الحوار الاستراتيجي مع البعثة والذي أعاد تأكيده نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في ٧ آذار/مارس الماضي. ونعتقد أنها لايمكن تبرير موقف المجلس إزاء ذلك باستخدام إجراء الانتخابات وجعلها سببا لعدم الوفاء بذلك الطلب.

وعلى الرغم من كل تلك المسائل، يسرنا أن نلاحظ أن القرار يسلّم بأهمية لواء التدخل وينص على تعزيز فعاليته العملياتية. وبالنسبة لحكومة بلدي، فإنه يجب على لواء التدخل – بوصفه القوة الهجومية الوحيدة التي تتصدى للجماعات المسلحة حتى الآن – العمل على نحو وثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكي يتسنى له استعادة فعاليته السابقة فإنه يجب تجهيزه بما يكفي لذلك. وبالتالي فإن من المناسب أن يؤذن له، ضمن ترسانته، باستخدام المدفعية التنزانية والطيران الحربي لجنوب أفريقيا، اللذين تعين عليه التخلي عنهما في وقت سابق، ما أدى إلى عدم فعاليته.

وفي الختام، سأكون مقصرا إذا لم أنقل المشاعر المزدوجة للشعب الكونغولي الذي يتطلع إلى وفاء البعثة بالمهام الموكلة إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنظر إلى فشل جهودها الرامية إلى مكافحة الجماعات المسلحة في السابق. في ذلك السياق، وكما قال نائب رئيس الوزراء في هذه القاعة، نعتقد أن الأمم المتحدة لن تنجح في بعثتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا إذا لم تعد مسألة تجديد ولايتها بحاجة إلى مناقشة، لأننا سنكون قد حققنا الهدف من وراء نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل في ذلك الصدد، مثلما شدد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في بلدنا مرة أخرى، أن يشكل قرار اليوم التجديد قبل الأخير لولاية البعثة. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان كفالة بناء البعثة تحت قيادة القوات المسلحة لبلدنا حتى يتسنى تحييد جميع القوى الهدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف وتحقيق السلام الذي يحلم به السكان في المناطق الشرقية حتى يصبح حقيقة ملموسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.